

# تداعيات تغير المناخ على عمليات الوساطة والسلام

مذكرة ممارسات من إعداد إدارة الأمم  
المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام

## خطوط الاحترار:

تتراوح البيانات المتعلقة بخطوط الاحترار بين عامي 1850 و 2021  
إد هوكينز/ مكتب خدمات الأرصاد الجوية في المملكة المتحدة

## © إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة

أيلول/ سبتمبر 2022. جميع الحقوق محفوظة.

من إعداد شعبة السياسات والوساطة بإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة. وتعرب شعبة السياسات والوساطة عن امتنانها لجميع من أسهموا بمشورة وتعليقات قيمة طوال عملية إعداد هذا المنشور.

## المحتويات

4	1 - مقدمة: إدماج الاعتبارات المناخية في جهود الوساطة .....
5	2 - الأساس النظري .....
7	3 - التحديات .....
8	4 - نقاط الدخول .....
8	1-4 التحضير للوساطة .....
13	2-4 تصميم العملية والمفاوضات .....
15	3-4 اتفاق السلام .....
16	4-4 التنفيذ .....
17	5 - الخاتمة .....
18	الحواشي .....
20	مسرد مصطلحات تغير المناخ وصنع السلام .....

## 1 - مقدمة: إدماج الاعتبارات المناخية في جهود الوساطة

تمتد الآثار الضارة لتغير المناخ وتدهور النظم الإيكولوجية إلى ما هو أبعد من المجال البيئي وتحدد على نحو متزايد شكل النشاط البشري<sup>1</sup>. ويؤدي ارتفاع درجات الحرارة، وزيادة حدة وتكرار الظواهر الجوية القصوى، وعدم انتظام هطول الأمطار إلى تقلب أو تفاقم أسعار المواد الغذائية، وسبل العيش غير الآمنة، والنزوح الواسع النطاق. ويشكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدا وجوديا للدول الجزرية الصغيرة ويثير تساؤلات بشأن الحدود البحرية والهوية الوطنية. وفي جميع أنحاء العالم، يبدل تغير المناخ النشاط السياسي، والاقتصادات والمجتمعات بطرق لها عواقب وخيمة.

وتبين الأدلة المتزايدة أن آثار تغير المناخ يمكن أن تؤدي إلى تفاقم التصدعات ومواطن الضعف القائمة، مما يغذي العنف وانعدام الأمن<sup>2</sup>. وفي العديد من البلدان الأكثر قابلية للتضرر إزاء تغير المناخ، تُضعف الهشاشة والنزاع آليات التكيف، ويعتمد الناس على الموارد الطبيعية في سبل عيشهم، وتوجد تفاوتات صارخة بين الرجال والنساء، أو بين الجماعات المحددة ثقافيا أو القائمة على الهوية<sup>3</sup>. وكثيرا ما تكون نوعية الحكم وقوة المؤسسات محددتين رئيسيين لكيفية ومدى تأثير تغير المناخ على السلام والنزاع.

وبما أن تغير المناخ يتحول بسرعة إلى اختبار رئيسي لقدرتنا الجماعية على منع الأزمات وإدارتها، سيحتاج الوسطاء بشكل متزايد إلى النظر في آثاره القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل على أعمالهم وإدماج الممارسات المستنيرة بالمعلومات عن المناخ في الوساطة وغيرها من أشكال صنع السلام. وهذه النهج ليست ضرورية لمساعدة أطراف النزاع على التصدي للمخاطر المرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ فحسب، ولكنها تسمح أيضا للوسطاء بالاستفادة من الفرص الممكنة لجمع أطراف النزاعات معا لمناقشة الاستجابات المشتركة للتهديدات العامة المتصلة بالمناخ. ولكن عند القيام بذلك، يتعين على الوسطاء تجنب التصور بأنهم يقمون بشكل مصطنع جدول أعمال خارجي في المفاوضات، أو يبالغون في تقدير دوره. فعملية الوساطة المستنيرة بالمعلومات عن المناخ التي تحركها جهات خارجية أو تبدو كذلك قد تقوض الملكية المحلية أو الوطنية للعملية ونتائجها.

ويتمثل أحد أعراض الوساطة المستنيرة بالمعلومات عن المناخ في توفير منصات لإشراك أطراف النزاع وتقديم دعم أفضل للجهود التي تبذلها من أجل إيجاد حل سلمي ومستدام لنزاعها. ويتمثل هدف آخر في تعزيز فرص صمود الاتفاق أمام "اختبار المناخ" بمرور الوقت. غير أن دمج اعتبارات مخاطر المناخ، التي يمكن أن تختلف اختلافا كبيرا عبر سياقات مختلفة، لا يحدث تقدما في عملية السلام أو يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة بصورة تلقائية. ويتعين على الوسطاء أن يخوضوا في اعتبارات تغير المناخ في سياق المفاوضات المعقدة وأن يتجنبوا المزالق التي يمكن أن تولد مقاومة من أطراف النزاع. والواقع أنه ما لم تصمم الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ بعناية، فإنها قد تؤدي إلى أنواع جديدة ومختلفة من النزاع.

وتحدد مذكرة الممارسات هذه مقترحات عملية لمعالجة آثار تغير المناخ في عمليات الوساطة، بما في ذلك عن طريق الاستفادة من أطر السياسات المناخية ومن التمويل المناخي أثناء عمليات السلام وتنفيذ الاتفاقات. وتقتصر المذكرة اعتبارات قابلة للتطبيق ابتداء من مرحلتها الإعداد والتفاوض وانتهاءً بوضع وتنفيذ اتفاق السلام<sup>4</sup>. ومن الأهمية بمكان أنها توفر أيضا توجيهات بشأن الحالات التي يمكن أن تجد فيها فرق الوساطة الدعم اللازم لوضع الإجراءات المقترحة واتخاذها.

وتستند المذكرة إلى العمل المستجد في هذا المجال وكذلك إلى الخبرة المكتسبة في مجالات أكثر رسوخا، مثل الوساطة في النزاعات المتصلة بالموارد الطبيعية. وهي تهدف إلى التشجيع على المزيد من التفكير والتجريب وإلى المساهمة في عملية متكررة لبناء مجموعة من المعارف بشأن الوساطة وتغير المناخ.

وتشكل المذكرة جزءاً من الجهود الأوسع نطاقاً التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة لتعزيز صنع السلام الشامل للجميع والمستنير بالمعلومات عن المناخ من خلال زيادة التوعية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وبناء القدرات، وإقامة شراكات أعمق مع خبراء المناخ والبيئة. وهي تستند أيضاً إلى العمل القائم بشأن المناخ والسلام والأمن، بما في ذلك الوثائق المرجعية لآلية الأمم المتحدة للأمن المناخي<sup>5</sup>، وهي مصممة لتقرأ بالاقتران مع مواد توجيهية أخرى بشأن الوساطة<sup>6</sup>.

## 2 - الأساس النظري

يشعر الناس بآثار تغير المناخ في كل ركن من أركان العالم وهي يمكن أن تؤثر على النزاعات بطرق مختلفة. إذ يمكن أن تكون **مصدراً للنزاع، أو مضاعفاً للمخاطر القائمة، أو فرصة للتلاعب** من جانب أطراف النزاع للحصول على ميزة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تغير المناخ بشكل مباشر إلى زيادة خطر نشوب نزاع من خلال زيادة ندرة المياه وخلق توترات بشأن الموارد المائية. ومن جانب آخر، تعمل معظم البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في سياقات تتسم بقابلية تضرر مزدوجة من حيث التعرض الشديد لتقلبات المناخ والهشاشة الشديدة<sup>7</sup>. وفي مثل هذه الظروف، حيث تكون آثار تغير المناخ من بين المسائل الأساسية للنزاع، قد يرحب أصحاب المصلحة بإدراجها في عملية التفاوض.

**ولكن في كثير من الحالات، تكون الروابط المناخية غير مباشرة، بل قد تكون معقدة ومتشابكة مع العوامل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، والقائمة على الهوية،** أكثر مما قد يكون واضحاً على الفور لأطراف النزاع نفسها أو لأولئك الذين يدعمون الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع، بما في ذلك من خلال الوساطة. وقد تشمل هذه الروابط عمليات بيئية أطول أجلاً، مثل التحولات في المناطق الزراعية الإيكولوجية، وتوافر المراعي، وتدهور الأراضي، واستنفاد الموارد الطبيعية. وفي المقابل، قد تسهم هذه التحولات في فقدان سبل العيش، والتشريد القسري، والضغوطات على القدرات المؤسسية، والانقطاعات أو الأعطال في تقديم الخدمات العامة، مما يقوض في نهاية المطاف قدرة المجتمع على إدارة التوترات والمنازعات وتسويتها بشكل منتج. وفي الأماكن التي تؤدي فيها المرأة أدواراً مركزية في إنتاج الأغذية وتوليد الطاقة، تكتسي آثار تغير المناخ أبعاداً مجنسة (أي مرتبطة بالنوع الاجتماعي) ويمكن أن تؤدي إلى زيادة تفاقم مخاطر العنف الجنساني، وزواج الأطفال (الزواج المبكر) والاستغلال المرتبط به.

وفي الحالات التي تنطوي على آثار متصلة بالمناخ، سواء كانت واضحة أو غير مباشرة، يحتاج الوسطاء إلى تقييم تأثيرهم على ديناميات النزاع، وحسب الاقتضاء، إلى مساعدة الأطراف على نحو خلاق على إدراج المسائل المتصلة بالمناخ في مفاوضاتها.

وتمثل الموارد الطبيعية عاملاً رئيسياً في النزاعات في جميع أنحاء العالم. وهي عادة ما تكون معرضة بشدة لتغير المناخ، وكثيراً ما يجري تناولها في أنشطة الوساطة والدبلوماسية الوقائية<sup>8</sup>. ويمكن أن تكون الموارد الطبيعية مصدراً للمظالم أو أن تستخدم من قبل الأطراف لتمويل النزاع. ولكن في الحالات التي يجري فيها تقاسم الموارد الطبيعية فيما بين المجتمعات المحلية والدول، يمكنها أن تخلق فرصاً للتعاون وآليات للإدارة المشتركة داخل الحدود وعبرها. ويمكن لآثار تغير المناخ أن تحفز التعاون فيما يتعلق بالموارد المتناقصة وأن تستحدث الحاجة إلى أشكال تكيفية من التعاون الطويل الأجل تحسباً للتغيرات في البيئة الطبيعية.

وإضافة إلى تأثير تغير المناخ على النزاع، فإنه يؤثر على البيئة التي يتوقع أن يترسخ فيها السلام. ويمكن للجهود العالمية، والوطنية والمحلية الرامية إلى التخفيف من آثاره المتسارعة والتكيف معها أن تهيئ فرصاً للتعاون وصنع السلام، بما في ذلك في بناء القدرة الجماعية على الصمود وآليات التكيف. ولكن إذا كانت الاستجابات البشرية لتغير المناخ غير فعالة، أو غير متكافئة أو كانت حصرية، فمن المحتمل أن تخلق مظالم جديدة أو تعزز المظالم القائمة وأن تؤثر من ثم على ديناميات النزاع.

ويمكن القول ببساطة إنه نظرا لاتسام تغير المناخ واستجابات السياسات له بالأهمية فيما يتعلق بالنزاع والسلام، فهما مهمان أيضا للوساطة والدبلوماسية الوقائية.

وتشمل بعض فوائد إدراج منظور مناخي في عمليات السلام ما يلي:

- **التخفيف من عدم القدرة على التنبؤ:** سيخلق تغير المناخ بشكل متزايد بيئات نزاع لا يمكن التنبؤ بها داخل الدول وفيما بينها، بالتزامن مع تضائل الموارد وتعرض المؤسسات لخطر الإرهاق. ومن المرجح أن تحول نتائج المفاوضات دون اندلاع العنف، أو تكراره أو استمراره إذا ما أخذت في الحسبان الآثار الدينامية لتغير المناخ. فالاتفاق بشأن إدارة الموارد المائية، على سبيل المثال، ينطوي على فرص أفضل في أن يكون مستداما إذا أخذ في الحسبان الأثر المستقبلي لتغير المناخ على إمدادات المياه والإنتاجية الزراعية الرعوية.
- **المساهمة في بناء الثقة:** يمكن للتعاون الناجح تحقيقا للمصالح المشتركة بشأن آثار تغير المناخ أن يساعد في بناء الثقة بين الأطراف في مجالات أخرى أكثر إثارة للخلاف. وحتى وإن لم يكن تغير المناخ مسألة أساسية في النزاع، يمكن لمعالجة آثاره الحالية والمستقبلية أن تخلق نقاط دخول للتعاون التقني، وبناء الثقة بشأن المسائل البيئية وإدارة الموارد الطبيعية، وفي نهاية المطاف، إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع. وبعبارة أخرى، يمكن للمساعدة في تحويل التركيز من التفكير القائم على أن المكاسب لا تتحقق إلا على حساب الأطراف الأخرى إلى فوائد الحلول المشتركة أن تسهم في بناء الثقة بشكل عام بين الأطراف.
- **تعزيز شمول الجميع:** يمكن أن يوفر وضع حلول لمعالجة آثار تغير المناخ نقاط دخول لمزيد من إدماج ومشاركة النساء والشباب وكذلك الأقليات الاجتماعية، والدينية والمناطقية في عمليات السلام. وفي كثير من المجتمعات، تشكل المرأة ربة الأسرة والموفر الرئيسي للغذاء والماء لأسرتها وتؤدي دورا حيويا في الزراعة، مما يجعلها جهة فاعلة حاسمة في تحليل آثار تغير المناخ ومواجهتها<sup>9</sup>. والواقع أن الدراسات تظهر أن استراتيجيات الوساطة التي تشمل بصورة منهجية النساء، والمجتمع المدني على نطاق أوسع، تؤدي إلى سلام أكثر استدامة<sup>10</sup>. ومن جهة أخرى، يبرز الشباب كقادة للنشاط العالمي في مجال المناخ وحركات العدل المناخي مع أفكار جديدة لحماية مستقبلهم على كوكب معافى.
- **جذب الدعم:** يمكن للاعتراف بتأثير تغير المناخ على ديناميات النزاع وربط صنع السلام بالعمل المناخي، عند الاقتضاء، أن يساعد في جذب الدعم الدولي. ولما كان ثمة عدد متزايد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف يضغط من أجل تعميم مراعاة الاعتبارات المناخية في جهود منع نشوب النزاعات ويحرص على أن يكون سباقا في الوفاء بالتزاماته المناخية الدولية، فمن الممكن أن يساعد اتباع نهج وساطة مستنير بالمعلومات عن المناخ في ترجمة هذا الاهتمام الأوسع نطاقا إلى دعم محدد الأهداف لعملية السلام<sup>11</sup>. وبالمثل، يمكن للناشطين في مجال المناخ، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أن يكونوا شركاء استراتيجيين يقدمون أفكارا وخبرات وموارد قيمة. ومن خلال إبقاء مواطن الضعف المتصلة بالمناخ وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود على جدول أعمال المجتمع الدولي، تتوافر إمكانية أن يتمكن الوسطاء من تحرير الأموال المخصصة للتخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معها لدعم عمليات السلام وتسهيل تنفيذ نتائجها<sup>12</sup>.
- **دعم حماية البيئة:** يمكن أن تساعد اتفاقات السلام المستنيرة بالمعلومات عن المناخ في إنشاء هياكل اجتماعية اقتصادية وسياسية شاملة للجميع تحمي البيئة وتدعم العمل المناخي. ومن خلال توفير منصات لتطوير الإدارة المستدامة للموارد، واستخدام الأراضي، والتنمية الريفية والسياسات المتعلقة بالطاقة التي تسترشد بالمعارف المحلية، يمكن لاتفاقات السلام أن تسهم في بيئة صحية وفي زيادة القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ في الأجل الطويل. وتكتسي مثل هذه الاتفاقات أهمية خاصة في البيئات التي تتسم فيها حماية النظم الإيكولوجية - مثل الغابات المطيرة وغيرها من بالوعات الكربون الطبيعية الكبيرة - بالأهمية الأساسية لتحقيق أهداف العمل المناخي على الصعيد العالمي. وحتى الالتزامات

الأساسية الرفيعة المستوى في اتفاقات السلام المرتبطة بالتكيف مع المناخ يمكن أن تكون بمثابة نقاط انطلاق قيّمة نحو اتخاذ تدابير عملية المنحى أكثر جدوى في وقت لاحق.

- **استباق العواقب غير المقصودة:** يمكن أن تؤدي اتفاقات السلام غير المراعية للاعتبارات المناخية إلى آثار سلبية على البيئة وإلى زيادة أوجه الضعف إزاء تغير المناخ، مما يهدد استدامة الاتفاقات. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي نهاية النزاع إلى بذل جهود لإعادة الإعمار، أو تغيير نظم كسب الرزق، أو تغيير أنماط الهجرة، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة في إزالة الغابات أو غير ذلك من التأثيرات الضارة على البيئة. وقد يساعد النظر في جميع جوانب خطة السلام والاتفاق من منظور مناخي، بما في ذلك آثارها الأطول أجلا، على منع هذه العواقب غير المقصودة والمساهمة من ثم في السلام المستدام بيئيا.

### 3 - التحديات

على الرغم من الوعي المتزايد بشأن الفرص المرتبطة بتغير المناخ، لا يأخذ إلا عدد محدود من عمليات السلام في الاعتبار صراحة آثار تغير المناخ في الاتفاقات وتنفيذها<sup>13</sup>. وحيثما تظهر آثار تغير المناخ في اتفاقات السلام، فإنها تميل إلى أن تندرج ضمن مجموعة متنوعة من المسائل - مثل الحقوق في الأراضي، والممتلكات والمياه - التي لا تعتبر ذات صلة مباشرة بالمناخ، على الرغم من أنها قد تتأثر به. وسواء تناول الوسطاء الموضوع مباشرة أو في إطار مجموعة ذات صلة أو مجموعة أوسع من المسائل، فهم قد يواجهون بعض التحديات التالية في إدماج الاعتبارات المناخية في عمليات السلام.

- **الإطار الزمني الطويل:** يمكن تصور الطبيعة الطويلة الأجل لتغير المناخ باعتبارها أمرا من شأنه أن يثقل كاهل عمليات السلام التي تركز على إيجاد نهاية فورية للعنف. وقد تجادل أطراف النزاع والوسطاء بأنه من غير المجدي إعطاء الأولوية لمسائل المناخ في سياق عملية سلام قد يكون جدول أعماله مكتظا للوساطة، حتى على حساب الأهداف الأعم.
- **الافتقار إلى الإرادة للمشاركة:** قد لا ترغب أطراف النزاع في إدراج تغير المناخ في جدول أعمال عملية السلام. وبوسع الأطراف، على سبيل المثال، أن تقاوم إدخال هذه النقطة اعتبارا أنها جدول أعمال خارجي، أو قد تحس المجتمعات المحلية التي تمثلها الأطراف المتفاوضة آثار تغير المناخ عليها بصورة غير متماثلة بحيث أن بعضها قد لا يحس بأي ضرر. وقد تقاوم الجهات الفاعلة التي ترى فوائد من الوضع الراهن الجهود الرامية إلى الاعتراف بآثار تغير المناخ أو مواجهتها. وتتمكن بعض الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من استغلال عجز الحكومات عن حماية السكان من آثار تغير المناخ، مما يمكن أن يحد من اهتمام تلك الجماعات بإيجاد تدابير فعالة للتكيف أو التخفيف. وفي نزاعات المجتمعات الزراعية الرعوية، من المرجح بشكل خاص أن ينظر أصحاب المصلحة إلى تغير المناخ باعتباره عاملا يعزز مصالح أحد الأطراف على حساب طرف آخر، وهو ما يمكن أن يعضد المقاومة لإدراج مسألة المناخ.
- **عدم التكافؤ في المعرفة التقنية أو عدم وجودها:** في حين أنه قد يكون لدى الجهات الفاعلة المحلية معرفة أو تصورات دقيقة بشأن المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وقدرتها على التكيف، فإن الوسطاء وأطراف النزاع يفتقرون أحيانا إلى إمكانية الوصول إلى معلومات خاصة بالسياق عن عوامل الإجهاد المناخي الحالية أو المتوقعة وآثارها المتتالية. وفي أنحاء كثيرة من العالم، ولا سيما في مناطق النزاع، تجعل البيانات غير المكتملة والافتقار إلى التوقعات المفصلة بشأن تغير المناخ من الصعب فهم المخاطر المناخية وإدراجها في المفاوضات. ويمكن أن يؤدي عدم المساواة في إمكانية الحصول على الخبرة التقنية وتباين الإلمام بالمسائل، مما قد يعكس عدم وجود لغة مشتركة، إلى استفادة أحد أصحاب المصلحة أو بعضهم. ويمكن لمثل هذه الاختلافات أن تقوض الجهود الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة كأساس للمفاوضات بشأن مسائل فنية أخرى، بل ويمكن أن تحول تغير المناخ إلى مسألة مثيرة للخلاف أثناء المفاوضات.

- **ندرة الممارسات الجيدة:** نظرا للندرة النسبية للممارسات الجيدة فيما يتعلق بالوساطة المستنيرة بالمعلومات عن المناخ، قد يفتقر الوسطاء إلى مجموعة من المعارف التي يمكن الاعتماد عليها وقد يحتاجون إلى بدء البناء من الأساسات.
- **مستويات المشاركة المختلفة:** في حين أن آثار تغير المناخ على السلام والأمن كثيرا ما تكون محسوسة محليا، فإن إيجاد الحلول قد يتطلب اتفاقات على الصعيدين الوطني أو الإقليمي. وعلى العكس من ذلك، يمكن تحديد الآثار المناخية على الصعيد الوطني، أو الإقليمي أو العالمي، على الرغم من أنها قد تتطلب استجابات محلية في غياب إجراءات على المستوى الأعلى. وقد يصعب تقديم حلول متكاملة بسبب التحديات التي تواجه الربط بين مختلف مستويات الحكم، التي يتسم كل منها بمجموعة مختلفة من سماسرة ووسطاء السلطة.

## 4 - نقاط الدخول

يمكن للوسطاء اتخاذ عدد من الإجراءات المختلفة لمساعدة الأطراف على التصدي لآثار تغير المناخ في عمليات السلام. ويقترح خبراء الوساطة أنه بدلا من مناقشة الآثار المناخية بعبارات عامة، قد يحظى الوسطاء بالمزيد من النجاح من خلال التكلم عن الأخطار المناخية المحلية والملموسة، مثل الجفاف، أو الفيضانات، أو ارتفاع مستوى سطح البحر، أو التغيرات في أنماط الطقس وآثارها. ولما كان السكان في السياقات المتضررة من النزاع يميلون إلى الاعتماد على الموارد الطبيعية في سبل عيشهم، فإن تأثير الصدمات المناخية على الموارد الطبيعية كثيرا ما يكون مسألة ملحة. وبالمقارنة بالنهج التي تهدف إلى معالجة آثار تغير المناخ الأوسع نطاقا، من المرجح أن يلقي هذا **التأثير المدفوع بالسياق** قبولا لدى الأطراف والمجتمعات المحلية وأن يؤدي إلى إشراكها، وأن يوفر في الوقت نفسه خيارات لإدماج آرائها وخبراتها.

ومن خلال تشجيع الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين على التركيز على الآثار **المحلية والملموسة لتغير المناخ**، يستطيع الوسطاء المساعدة في منع المسائل المتعلقة بالمناخ من إثقال كاهل المفاوضات. ويمكن لهذا النهج أيضا أن يعطي الأولوية لإدماج النساء وأفراد الفئات المهمشة، الذين يواجهون مخاطر مناخية خاصة، وكذلك المدافعين عن البيئة، وعند الاقتضاء، أفراد الشعوب الأصلية، الذين يمكن أن تساعد خبراتهم في تحديد المسائل والأولويات الرئيسية. غير أنه يتوجب على الوسطاء تجنب خلق التصور بأنهم يصطنعون جدول أعمال خارجيا في المفاوضات، خاصة إذا كانت الجهات الفاعلة في النزاعات المحلية تنظر إلى أصحاب المصلحة الدوليين باعتبار أنهم مسؤولون عن التسبب في تغير المناخ أو أنهم يبالبون في تقدير دوره، لأن أيا من الاعتبارين يمكن أن يؤدي إلى عواقب غير مقصودة. وقد تؤدي عملية الوساطة المستنيرة بالمعلومات عن المناخ التي تدفع من الخارج أو يبدو أنها كذلك إلى تفويض المسؤولية المحلية أو الوطنية عن العملية ونتائجها.

واستنادا إلى هذه الملاحظات العامة، يقدم هذا الفرع لمحة عامة غير شاملة إلى نقاط الدخول. ويشجع الوسطاء على تحديد أطراف النزاع وإشراكهم في أكثر النقاط صلة في كل مرحلة من مراحل عملية الوساطة: التحضير، وتصميم العملية والمفاوضات، واتفاق السلام وتنفيذه.

### 1-4 التحضير للوساطة

كخطوة أولى، حتى قبل إجراء تحليل للنزاع، **ينصح الوسطاء بالبحث عن مؤشرات تدل على أن اعتماد منظور مناخي في إطار عملية الوساطة هو أمر مبرر**. ويمكن استخدام الأهداف المعروفة لأطراف النزاع باعتبارها تلميحات، وكذلك الخصائص التالية لبيئة النزاع:



- القوانين والسياسات المتنازع عليها المتعلقة بملكية الموارد الطبيعية أو إدارتها أو إمكانية الحصول عليها، مثل المياه، أو الأراضي، أو التنمية الريفية أو الزراعية
- عدم الاستقرار المتعلق بالترحال الرعوي، لأسباب منها التحولات التي يتسبب فيها المناخ في الطرق التاريخية
- استخدام الإيرادات من الموارد الطبيعية لتمويل النزاع
- الأضرار الكبيرة المتصلة بالنزاع التي تلحق بالنظم الإيكولوجية
- الضعف الشديد الفعلي أو المحتمل تجاه حالات الجفاف، أو الفيضانات، أو الظواهر الجوية القصوى أو غيرها من عوامل الإجهاد المناخي
- التدهور السريع أو الاستخدام غير المستدام للموارد الحيوية، مثل المياه
- ارتفاع معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء
- الاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية في سبل العيش
- النقص الفعلي أو المتصور في الخدمات العامة الرئيسية، مثل الكهرباء أو المياه، أو عدم المساواة في تقديمها
- تأثير النخبة على استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك إزالة الغابات وصيد الأسماك والسدود
- استهداف المدافعين عن البيئة والنساء والمدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية
- المستويات الكبيرة من التشريد القسري أو الهجرة المرتبطتين بآثار تغير المناخ، مثل حالات الجفاف، أو الفيضانات أو فقدان سبل العيش أو فرص العمل
- استغلال الموارد الطبيعية المعرضة لآثار تغير المناخ، على سبيل المثال في الحالات التي يحدد فيها ذلك من قبل لجنة جزاءات مكلفة من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

## إنشاء خبرة مناخية في فريق الوساطة

تبدأ الوساطة الناجحة بسعي إلى فهم السياق والجهات الفاعلة في النزاع، وبناء فريق يتمتع بالقدرات المناسبة لكسب ثقة أطراف النزاع والحفاظ عليها ومساعدة الأطراف في المضي قدما بالعملية. ويعمل الوسطاء وفرقهم في بيئات معقدة، وكثيرا ما يكون ذلك تحت ضغط سياسي وزمني شديد؛ ولا يتوقع منهم عادة أن يمتلكوا القدرة أو المعرفة التقنية اللازمة لمعالجة المسائل المتصلة بالمناخ المبينة في مذكرة الممارسات هذه. غير أنه ينبغي لفرق الوساطة أن تسعى جاهدة إلى تحديد المجالات التي تمثل فيها آثار تغير المناخ عاملا من عوامل النزاع، والمجالات التي يمكن أن يشكل العمل المناخي فيها نقطة دخول ممكنة. وينطوي العمل التحضيري من ثم على **تقييم خبرة أعضاء الفريق واحتياجاتهم الإضافية من القدرات فيما يتعلق بآثار تغير المناخ** (من قبيل الآثار على المياه والأراضي والرعي).

ويمكن أن تتخذ الخبرات الإضافية أشكالا مختلفة، بما في ذلك الدعم القصير الأجل لإجراء تحليل للنزاع مستنير بالمعلومات عن المناخ وتصميم استراتيجية الوساطة. ويمكن للفريق أيضا أن يكتسب قدرة أكثر استدامة، بسبل من قبيل تعيين خبير متفرغ في المناخ والوساطة لتقديم المشورة طوال عملية الوساطة. ويمكن للخبراء التقنيين أن يساعدوا في ربط المعارف التقنية بسياق النزاع بطريقة تكون ذات مغزى للأطراف، وتساعد الوسيط على إيجاد لغة وإجراءات تتناغم من تجاربها. ويمكن أن يتيح التواصل مع المدافعين المحليين عن البيئة (بمن فيهم النساء، والشباب والمدافعون عن البيئة وحقوق الإنسان من الشعوب الأصلية) فرصة لاستخدام الخبرات المحلية المتعلقة بالمناخ في العملية. وقد يكون توظيف هذه الخبرة المحلية أكثر فائدة للعملية من الاستعانة بالخبرة التقنية الخارجية.

وفي بعض الحالات، قد يكون من المفيد زيادة إمام أطراف النزاع بالشواغل المتصلة بالمناخ، بسبل من قبيل توعيتها بشأن التوقعات المناخية والأثر البيئي قبل عملية التفاوض على سبيل المثال. وقد يجد الوسطاء عندئذ أنه من الأسهل دعم تناول المسائل المتعلقة بالمناخ في النقطة المناسبة من العملية. وبالمثل، يمكن للإمام بمواضيع المناخ ضمن فريق الوساطة أن يساعد الأعضاء على تحديد نقاط الدخول في جميع مراحل عملية السلام.

## تحليل النزاعات المستنير بالمعلومات عن المناخ

يشكل تحليل النزاعات المستنير بالمعلومات عن المناخ أساس تصميم عملية الوساطة ويساعد الوسطاء على تحديد نقاط الدخول. وينبغي أن يؤدي التحليل الوظائف التالية:

- تقييم آثار تغير المناخ على مختلف المستويات المكانية (المحلية والوطنية والعبارة للحدود) والمستويات الزمنية (في الأجل القصير والمتوسط والطويل).
- النظر إلى ما هو أبعد من المظاهر المباشرة للنزاع والتقييم المستند إلى الوقائع لما إذا كانت آثار تغير المناخ قد تؤدي إلى تفاقم ديناميات النزاع القائمة أو تثير توترات جديدة وكيفية حدوث ذلك، بما في ذلك كيفية تفاعل عوامل الإجهاد المناخي (السريعة والبطيئة الحدوث على السواء<sup>14</sup>) مع عوامل الخطر القائمة وتأثيرها على الظروف الاجتماعية الاقتصادية والسياسية فيما يتعلق بمختلف الفئات، بما في ذلك فيما يتعلق بسبل العيش، والأمن الغذائي وأوجه عدم المساواة<sup>15</sup>.
- دراسة تصورات كل طرف من أطراف النزاع وخطابه السياسي بشأن آثار تغير المناخ على قضيته ووضعه، وتقييم ما إذا كانت الأطراف تعترف بآثار تغير المناخ أو تستخدمها لمتابعة أهدافها أو استراتيجياتها وكيفية قيامها بذلك، إلى جانب الدوافع المحتملة للنخب السياسية إلى عدم اتخاذ إجراءات للتصدي لآثار تغير المناخ.
- توسيع الدائرة الاعتيادية للمحاورين ودمج آراء وخبرات المجتمع المدني (بما في ذلك النساء، والشباب، والمدافعون عن البيئة من الشعوب الأصلية) والقطاع الخاص، وكذلك المجتمعات المحلية (بما في ذلك المزارعون، والرعاة، وصيادو الأسماك، والمهاجرون، والنساء والشباب)، لأنها تميل إلى تحمل العبء الأكبر من الآثار المناخية.
- محاولة فهم الروابط بين الأبعاد البيئية المختلفة (مثل الأراضي، والمياه، والمواد المستخرجة، والغابات، والتدهور والمخاطر الطبيعية)، وكذلك تداخل الحدود السياسية والإدارية مع النظم الإيكولوجية.

وينبغي أن ينظر التحليل المستنير بالمعلومات عن المناخ أيضا في الاستجابات الحالية والمحتملة لآثار تغير المناخ، وما إذا كانت تؤثر على ديناميات النزاع وتوفر نقاط دخول في وقت واحد. وعلى وجه التحديد، ينبغي له أن يؤدي الوظائف التالية:

- الاستفادة من الاستراتيجيات أو خطط العمل المحلية والوطنية والإقليمية المتاحة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، خاصة إذا كانت تحتوي على معلومات خاصة ببلدان بعينها عن المخاطر المناخية ومواطن الضعف وتحدد القدرات والخبرات التقنية القائمة.

- تقييم قدرة مؤسسات الدولة ونهجها فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره وحوكمة الموارد الطبيعية، مع ملاحظة أن المركزية (اللامركزية) الإدارية والمالية للدولة قد تكون أيضا عاملا في تحديد نطاق التدخلات الممكنة ومدى القدرة الممكنة للاتفاقات المحلية على معالجة المسائل المتعلقة بالمناخ.
- البدء في تحديد استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ التي يمكن أن تعالج دوافع النزاع المرتبطة بتغير المناخ وتسهيل الإدماج في عملية الوساطة (على سبيل المثال، الحلول القائمة على الطبيعة التي تنطوي على زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية، والاستثمارات في الطاقة المتجددة، وإعادة التحريج، والزراعة المراعية للمناخ، وفرص تنويع سبل العيش).
- تقييم مدى انطباق الممارسات المحلية الجذور، أو القبلية، أو ممارسات الشعوب الأصلية أو غيرها من الممارسات العرفية أو الدينية فيما يتعلق بالاستجابة للتغير البيئي أو إدارة الموارد وتقاسمها.
- تحديد أي هيئات معنية بالسلام أو هيئات مجتمعية، بما في ذلك تلك التي تفوقها نساء، تسعى إلى إدارة النزاعات المحلية على الأراضي، والمياه وغيرها من الموارد، أو المعايير والممارسات المنبثقة عن اتفاقات سابقة، أو مجموعات البيانات المحلية المتعلقة بالمناخ التي يمكن استخدامها في عملية التفاوض.
- استكشاف الروابط بين أي ممارسات محلية ومؤسسات تقليدية من جهة، والهيكل الحكومية الرسمية من جهة أخرى.
- فهم الاقتصاد السياسي لآثار تغير المناخ ودراسة الكيفية التي تؤثر بها أي خطط متاحة للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على المستويات الإقليمي أو الوطني أو المحلي على مختلف الجهات الفاعلة، وأطراف النزاع والمجتمعات المحلية الأوسع نطاقا، مع ملاحظة أن هذه الخطط تنطوي في كثير من الأحيان على تخصيص كميات كبيرة من الموارد ويمكن من ثم أن تخلق "رابحين" و "خاسرين" جدد وتصبح مصدرا للخلاف.

والاعتبارات المذكورة أعلاه بالغة الأهمية للتوصل إلى فهم دقيق لآثار تغير المناخ، والطرق التي تتفاعل بها مع ديناميات النزاع، والمصلحة الممكنة لأطراف النزاع في تناولها أثناء المفاوضات أو من خلال عمليات أخرى. ولتحليل النزاع المستنير بالمعلومات عن المناخ آثار مباشرة على تصميم العملية ويمكن أن يشكل الأساس لتحديد نقاط الدخول ووضع استراتيجية للوساطة تدمج الاعتبارات المناخية بطريقة عملية وواعية للمخاطر ومراعية لحالة النزاع.

### تحقيق التوازن بين الاعتبارات التقنية والسياسية

كما ذكر أعلاه، لا تؤدي النهج المراعية للمناخ تلقائيا إلى نتائج إيجابية. وأثناء استكشاف أوجه التآزر بين صنع السلام والأهداف الأخرى، ينصح الوسطاء أيضا بالنظر في العواقب المحتملة غير المقصودة، بما في ذلك ما يلي:

- إذا أعطى أحد أطراف النزاع الأولوية لمسائل المناخ أكثر من طرف آخر، أو إذا كان يُنظر إلى الوسيط باعتبار أنه يبالغ في تقدير دور تغير المناخ في سياق النزاع أو يشير إلى روابط لا تدعمها البحوث العلمية، فإن إدماج منظورات تغير المناخ في عملية الوساطة قد يؤدي إلى تآكل التصورات عن حياد الوسيط.

- في حين أن آثار تغير المناخ يمكن أن توفر في بعض الحالات نقاط دخول مفيدة للمضي قدما في المفاوضات، بما في ذلك على مستوى أكثر اتساما بالطابع التقني، قد تصرف مناقشتها انتباه أصحاب المصلحة أيضا عن المسائل الأخرى المهمة للعملية السياسية وتعقد بشكل مفرط الديناميات بين الأطراف، خاصة إذا جرى تناولها في وقت مبكر جدا من العملية. وهكذا فإن تحديد توقيت وكيفية اقتراح ربط المفاوضات بشأن آثار تغير المناخ بالجوانب الأخرى لعملية السلام يشكل جزءا هاما من تصميم عملية الوساطة.
- وقد تؤدي مناقشة آثار تغير المناخ دون أن تحدّد بوضوح كيفية تأثيرها على ديناميات النزاع إلى فقدان الأطراف للثقة في العملية. ولتناول آثار تغير المناخ بفعالية، يجب فهمها من خلال تجربة الأطراف. ومن ثم قد يكون من المفيد تحديد بنود أخرى تحظى بقدر أكبر من القبول على الصعيد المحلي، مثل التكلم فيما يتعلق بالبيئة، أو الجغرافيا، أو التغيرات في أنماط الطقس، أو أنواع محددة من الظواهر مثل حالات الجفاف، أو التصحر، أو الفيضانات أو الحرائق.
- وفي السياقات الهشة والمعرضة للمناخ بشكل خاص، قد يبرز تناول آثار تغير المناخ في عملية الوساطة الطبيعة الوجودية للنزاع بالنسبة لأي من طرفي النزاع أو كليهما، ويعزز التفكير القائم على أن المكاسب لا تتحقق إلا على حساب الأطراف الأخرى، ويؤدي إلى مزيد من النزاع (من قبيل النزاع على السيطرة على الموارد البالغة الأهمية والمتناقضة، مثل الأراضي الخصبة أو المياه) ويزيد من صعوبة إيجاد أرضية مشتركة. وحيثما تدمج اعتبارات تغير المناخ في استراتيجية الوساطة وتصميم العملية، من الضروري النظر في **توقيت وكيفية تناول هذه المجموعة التقنية من المسائل في إطار العملية السياسية.**
- وتشكل مسألة توقيت وكيفية الربط بين العمليات السياسية والتقنية جزءا من عملية وضع جدول أعمال تفاوضي أوسع نطاقا وتستمر طوال عملية الوساطة. ويجب أن تسترشد هذه الاعتبارات بتحليل لإيجابيات وسلبيات إتاحة المجال للمناقشات التقنية لكي تتطور بشكل مستقل عن العملية السياسية في مقابل دمجها مع المفاوضات السياسية. **وينبغي أن يتمثل الهدف في تنمية الثقة والفهم المشترك بين أطراف النزاع، وكذلك فرص إحراز تقدم في المفاوضات<sup>16</sup>.**

## الاستفادة من الخبرة التقنية

لزيادة إلمام الأطراف بآثار تغير المناخ وكذلك تدابير التخفيف من حدتها والتكيف معها، يمكن للخبراء التقنيين المستقلين تقديم عروض مصممة خصيصا وتحديد النتائج المحتملة في إطار سيناريوهات مختلفة. ويمكن استخدام الخبرة التقنية التي تستند إلى الأولويات المحلية وتراعي المنظور الجنساني لتسليط الضوء على فرص تحقيق مكاسب متبادلة، ومساعدة أصحاب المصلحة على فهم المسائل التنظيمية وتقديم المشورة بشأن توافر الموارد المختلفة.

ويمكن للوسطاء تشجيع أطراف النزاع على إيجاد مفردات مشتركة كوسيلة لتعزيز فهم مشترك للمسائل والخيارات المتعلقة بالمناخ. وفي غياب قاعدة معارف تقنية مشتركة، قد يفتقر أحد الجانبين إلى الثقة اللازمة للتعهد بالتزامات أثناء المفاوضات، مما قد يؤدي إلى الموارد ونشوء تصورات بأنه يُستغل. فالحدثة النسبية لهذه المسائل، وتعقيد علوم المناخ والكميات الكبيرة من البيانات عن الموضوع، كلها عوامل تزيد من الحاجة إلى خبراء يمكنهم "الترجمة" بين علوم المناخ ومسارات الوساطة. وقد تكون الأطراف أكثر انفتاحا على الخبراء الذين يكونون محليين أنفسهم، على الرغم من أنه قد تكون هناك حاجة أيضا إلى خبرة خارجية.

## 2-4 تصميم العملية والمفاوضات

### التفاوض بشأن المسائل المتعلقة بالمناخ

طوال عملية صنع السلام، يستطيع الوسطاء مساعدة أطراف النزاع في صياغة خطة أو استراتيجية بشأن نهج المفاوضات وتنظيمها. ويمكن أن يشمل ما يسمى بتصميم عملية الوساطة، في جملة أمور، قرارات تتعلق بأشكال المشاركة، وتسلسل بنود جدول الأعمال، وتحديد ما إذا كان ينبغي التفاوض بشأن بنود جدول الأعمال واحدا تلو الآخر أو بالتوازي، والاجتماع في جلسات عامة (دائرة عامة) أو فرق عاملة (تقنية أو موضوعية)، وممارسة المشاركة المتعددة المسارات. ويستطيع الوسطاء بالمثل دعم الأطراف أثناء تقييمهم للخيارات المتاحة لإدراج الآثار الحالية والمحتملة في المستقبل لتغير المناخ في تصميم المفاوضات.

وكما ذكر أعلاه، قد تتردد أطراف النزاع في إدراج اعتبارات تغير المناخ في المفاوضات إذا رأت أن الوسطاء يفرضون الموضوع. والأرجح هو أن تقوم بدمج المسائل المتعلقة بالمناخ في المفاوضات إذا هيا الوسطاء بيئة مؤاتية للنظر المدروس في الآثار المرتبطة به. وتحقيقا لهذه الغاية، يستطيع الوسطاء اقتراح استراتيجيات أو الشروع في إجراءات موجهة نحو إدماج الاعتبارات المناخية كـ **تدابير لبناء الثقة** أو **كنقاط دخول للتعاون**، أو يستطيعون اتباع نهج يتناول آثار تغير المناخ باعتبارها **محركا للنزاع**. وعلى وجه التحديد، يستطيع الوسطاء القيام بما يلي:

- ضمان عرض آثار تغير المناخ بطريقة تمكن الأطراف من تقدير مدى تعقيدها والتعامل مع تداعياتها العملية. ويتطلب القيام بذلك تخصيص وقت كاف وتوفير معلومات وافية. وقد يكون من المفيد إدخال اعتبارات تغير المناخ بطرق مجردة أو محددة الأهداف أو محلية، على سبيل المثال عن طريق مناقشة الآثار المترتبة على مسائل محددة بوضوح، مثل إدارة الموارد الطبيعية أو حيازة الأراضي.
- مساعدة الأطراف على وضع لغة مشتركة والتوصل إلى فهم مشترك لآثار تغير المناخ، بما في ذلك التأثيرات التمييزية جنسانيا. ويمكن أن تساعد الشهادات المجتمعية، والمشاورات مع المدافعين عن البيئة، والبعثات المشتركة لتقصي الحقائق، وإنشاء مستودع مشترك للبيانات المتعلقة بالمناخ، والمشورة التقنية المستقلة على ربط المعرفة العلمية بالتجارب المعيشية. ويمكن إنشاء لجنة فرعية أو فريق خبراء تقنيين لدعم هذه الجهود أو لإنشاء خط أساس علمي مشترك بين الأطراف.
- النظر في اقتراح مشاركة أوسع نطاقا في عملية الوساطة لمراعاة الآثار المتباينة لتغير المناخ على حياة الناس، وسبل عيشهم وأمنهم وإبراز أصوات أصحاب المصلحة المتضررين من تغير المناخ. وقد يوفر دمج المسائل المتعلقة بالمناخ فرصا لتعزيز إدماج ومشاركة الفئات التي تميل إلى أن تهمل ولكنها كثيرا ما تكون نشطة في التعبئة من أجل العدل المناخي، مثل النساء، والشباب ومجتمعات الشعوب الأصلية - إما مباشرة عندما يعمل أفرادها بصفة مندوبين أو من خلال المشاورات أو الحوار. وفي حالات النزاع المحلية على وجه الخصوص، يعد إعطاء الفرصة لأفراد المجتمعات المحلية لتقديم تجاربهم ومعارفهم أمرا أساسيا.
- تعديل أهداف وأشكال المشاركة إلى ما هو واقعي وأكثر ملاءمة في سياق المفاوضات والمستوى الذي تجري فيه - المحلي أو الوطني أو الإقليمي. فعلى سبيل المثال، قد يكون من الأسهل التوصل إلى اتفاقات على الصعيد المحلي، في حين أن الالتزامات الوطنية والإقليمية قد تكون، في البداية على الأقل، أكثر فعالية إذا صممت كمنصات للحوار، دون هدف معلن يتمثل في التوصل إلى اتفاق.

- مساعدة الأطراف على **تحديد قنوات بديلة** لتناول المسائل المتعلقة بالمناخ التي يؤخر ترتيبها في لائحة الأولويات باستمرار أثناء المفاوضات أو التي قد لا تكون قابلة للتحقيق، من قبيل ما إذا كانت تتطلب تعاوناً وطنياً أو عبر وطني. ويمكن أن تشمل هذه القنوات السياسات الحكومية، أو برامج التنمية أو بناء السلام، أو إدماج المسائل المتصلة بالمناخ في العمليات المقبلة أو الموازية، مثل الحوار الوطني، أو العملية الدستورية أو الصكوك والمفاوضات الإقليمية المتعددة الأطراف.
- النظر في إنشاء **مسار منفصل** للمحادثات التي لا ترتبط مباشرة بالتفاوض السياسي، ولكن من شأنها أن تساعد الأطراف على استكشاف وتبادل أفكارها بشأن مواضيع مثل تغير المناخ، أو المسائل البيئية أو الاقتصاد الأخضر. وقد يرغب الوسطاء في دعوة رئيس مشارك أو وسيط مشارك يتمتع بالخبرات أو المؤهلات المناسبة لاستضافة هذه المحادثات، وهو ما يمكن أن يتيح للأطراف الفرصة لصياغة مواقفها أمام جماهير تتجاوز الفئات المستهدفة التي تمثلها عادة.

ويستطيع الوسطاء أيضاً النظر في فرص تحديد التسلسل وحل المشكلات بطريقة إبداعية تكون المسائل المتعلقة بالمناخ في محورها. وعلى وجه الخصوص، يستطيعون دعم الأطراف من أجل تحقيق ما يلي:

- دمج أي مسائل مثيرة للخلاف أو استنزافية تتعلق بالمناخ بشكل **غير مباشر**، على سبيل المثال كأحكام بشأن الموارد الطبيعية أو الإنتاج الزراعي، بدلا من إدراجها كبنود قائمة بذاتها.
- إعادة تأطير المسائل المتعلقة بالمناخ من خلال إبراز الفرص التي تولدها فيما يتعلق **بالمناخ المشتركة ومصادر الدخل الجديدة**، مع مراعاة عدم إثارة توقعات لا يمكن الوفاء بها. ويمكن للاستثمارات المستنيرة بالمعلومات عن المناخ في الزراعة، أو المياه، أو الطاقة أو التدريب المهني أن تخلق وظائف جديدة وفرصا اقتصادية لجميع أصحاب المصلحة.
- استحداث **مسارات تفاوض داعمة ذات صلة بالمناخ**، مثل اجتماعات فرق الخبراء والحوار على الصعيد المحلي أو على صعيد المجتمعات المحلية. واعتمادا على حساسيات الأطراف، يمكن أن تقتصر المناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالمناخ على جلسات مع خبراء تقنيين، متميزة عن المفاوضات الأوسع نطاقا، إلى أن تصبح ناضجة بما يكفي لتصب في العملية السياسية.
- دعوة **خبراء المناخ وممثلي القطاع الخاص** إلى حلقات عمل لحل المشاكل، بهدف ضخ الأفكار المبتكرة والحلول التكنولوجية في المفاوضات بشأن نقاط جدول الأعمال المتعلقة بالمناخ.
- النظر في استحداث بنود متصلة بالمناخ **كتدابير لبناء الثقة** واستكشاف الكيفية التي يمكن بها إدراج تدابير الوقاية من آثار تغير المناخ أو التكيف معها أو التخفيف من حدتها في عملية التفاوض لتوليد حوافز للتعاون، والتسوية وجني ثمار السلام. فبناء بنية تحتية مشتركة للمياه، على سبيل المثال، يمكن أن يحول تركيز الأطراف من حالة جمود سياسي إلى التعاون التقني، وهو ما يمكن أن يمهد الطريق للحوار.

## الدعم الدولي والإقليمي

تبدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دعماً متزايداً لإدماج اعتبارات تغير المناخ في أنشطة السلام والأمن. وفي هذا السياق، يمكن للوسطاء استخدام المنصات الدولية والإقليمية لجذب الدعم السياسي لعمليات الوساطة المستنيرة بالمعلومات عن المناخ التي يضطلعون بها، بسبل من قبيل ما يلي:

- إنشاء فريق **اتصال رسمي أو غير رسمي** يركز على العلاقة بين النزاع وآثار تغير المناخ. ويمكن لهذه الفرق أن تلتزم الدعم السياسي لعملية تفاوض على الصعد الوطني، والإقليمي والدولي، باستخدام البعد المتعلق بتغير المناخ في النزاع كنقطة دخول.
- **الاستفادة من الآليات القائمة المتعددة الأطراف** - مثل فريق الأصدقاء المعني بالمناخ والأمن التابع للأمم المتحدة، أو فريق الخبراء غير الرسمي لأعضاء مجلس الأمن المعني بالمناخ والأمن، أو لجنة بناء السلام.

## 3-4 اتفاق السلام

لزيادة الفرص المتعلقة بالمناخ إلى أقصى حد ممكن لتحقيق نتائج فعالة ومستدامة وشاملة للجميع، قد يختار الوسطاء الذين يعملون مع الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق سلام أو آليات أخرى لتسوية النزاع القيام بما يلي:

- التشجيع على صياغة **اتفاق متكيف مع المناخ** يأخذ في الاعتبار آثار تغير المناخ في المستقبل. ومن دون التكيف، قد تصبح الاتفاقات غير ذات صلة في غضون بضعة سنوات. فأنماط هطول الأمطار المتغيرة، على سبيل المثال، يمكن أن تقوض بسرعة أي اتفاق بشأن أنماط الهجرة الموسمية. ومن خلال الحفاظ على درجة من المرونة، يمكن للقائمين بالصياغة أن يسمحوا بإجراء تعديلات على الفروع المتصلة بالمناخ، إذا اتفقت عليها الأطراف وكانت مدعومة بتحليل مشترك. ومن ناحية أخرى، يستطيع الوسطاء أن يقترحوا إدراج أحكام لتفويض الهيئات أو العمليات ذات الصلة بتكييف اتفاق أو إنشاء آليات رصد يمكنها تناول المسائل المتصلة بتغير المناخ. وقد يلزم بذل جهود لمنع أصحاب المصلحة من تفسير طابع التكيف الذي يسم الاتفاق كمؤشر على إمكانية إعادة التفاوض عليه بصورة مستمرة، مما قد يؤدي إلى إبطاء التنفيذ أو تأخيره.
- اقتراح إنشاء **”لجنة فرعية معنية بالمناخ“** لاستعراض مشروع النص من منظور مناخي والمساعدة على تجنب الصيغ **”غير المراعية للاعتبارات المناخية“** التي قد تزيد من دون قصد من مواطن الضعف أو تقلل من القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، على غرار الهياكل التي تستخدم لضمان تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في اتفاقات السلام.
- استخدام **المعايير، والأطر والممارسات الدولية الجيدة** - بما في ذلك الالتزامات التي قطعت بموجب اتفاق باريس أو المعايير الدولية المتعلقة بحوكمة الموارد الطبيعية أو حفظ البيئة وحمايتها - لتعزيز الاتفاق بشأن المسائل المتعلقة بالمناخ.
- النظر في **اقتراح أهداف ومبادرات مشتركة ذات صلة بالمناخ** وإدراجها في الاتفاق لتعزيز الثقة والتعاون بين الأطراف أثناء التنفيذ. ويمكن أن تتعلق هذه الإضافات بخطط العمل المتعلقة بالتكيف، أو المبادرات المشتركة بشأن جبر الخسائر والأضرار، أو الطرائق المبتكرة للتمويل المناخي.

- التشجيع على إنشاء أو تعزيز آليات شاملة للجميع للإنذار المبكر وتسوية المنازعات لمعالجة النزاعات المحتملة التي تغذيها عوامل الإجهاد المناخي. وفي العديد من السياقات، يؤدي قرب المرأة من الموارد الطبيعية واعتمادها عليها إلى جعلها مؤهلة بشكل فريد لتوقع المخاطر المتعلقة بعوامل الإجهاد المناخي وتحديدها والتصدي لها. ويتسم إدماج وجهات نظر مجتمعية متنوعة - بما في ذلك وجهات نظر النساء والشباب والشعوب الأصلية - في آليات الإنذار المبكر وتسوية المنازعات بالأهمية الأساسية للتوقع الفعال للمخاطر المتعلقة بالمناخ وآثارها على المجتمعات المحلية والتخفيف من حدة تلك المخاطر والآثار.
- الدعوة إلى تعزيز أو إنشاء عمليات الحوكمة وقدراتها لضمان الامتثال للاتفاق وتنفيذه. وقد يتطلب القيام بذلك استكشاف الكيفية التي يمكن بها للاتفاق أن يعزز قدرات التكيف المؤسسية والمجتمعية اللازمة لتعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.
- النظر في اقتراح استخدام هيئات التنفيذ المشتركة ونظم الرصد الجماعي فيما يتعلق بتدابير الوقاية والتكيف والتخفيف المتفق عليها، وجمع بيانات مناخية أو بيئية جديدة، وصرف التمويل المناخي. وفي العمليات المحلية، يمكن للوسطاء أن يشارروا إلى فوائد تعزيز أو إنشاء بنى تحتية محلية للسلام والبيئة، مثل لجان السلام أو أفرقة الرصد البيئي.

وليس من الضروري أن تنعكس جميع المسائل المتصلة بالمناخ كنص متفق عليه. فقد يرغب الوسطاء في اقتراح إدماج بعض المسائل في حوكمة ما بعد التسوية، على سبيل المثال. وبهذه الطريقة، يمكن استقصاء المسائل المعقدة دون تحمل عبء التوصل إلى اتفاق رسمي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن اتفاقات السلام يمكن أن تسمح بإحالة مسائل تغير المناخ إلى لجان التنفيذ. وكما هو الحال بالنسبة لمسائل السياسات العامة المعقدة الأخرى، يمكن تكليف هذه الهيئات بدراسة البنود التي لم تحل بعد من جدول أعمال المفاوضات وتقديم توصيات بشأنها.

#### 4-4 التنفيذ

تترتب على إدراج نقاط الدخول والأحكام المتصلة بالمناخ في اتفاق السلام آثار على تنفيذه. ويمكن إشراك الجهات الفاعلة التي لا تشكل عادة جزءا من صنع السلام كشركاء لدعم تنفيذ الاتفاق. وقد تصبح مصادر التمويل الجديدة متاحة خلال هذه المرحلة، وقد يلزم رصد الاتجاهات في الأجل الطويل. ويستطيع الوسطاء القيام بما يلي:

- تسهيل الاتصالات بين الجهات الموقعة وآليات التمويل ذات الصلة من خلال الهيكل الدولي المتنامي والمتطور للتمويل المناخي. ويمكن للاتفاقات التي تتضمن حلولاً ذات صلة بالمناخ - مثل الممارسات الزراعية القائمة على الطبيعة، أو الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة أو ترميم النظم الإيكولوجية - أن تجتذب الدعم من آليات التمويل المناخي. ولا تصل حاليا سوى نسبة ضئيلة من التمويل المناخي الدولي إلى البلدان المتضررة من النزاعات وأقل البلدان نمواً، ولكن الجهود تتزايد لمعالجة هذا الاختلال<sup>17</sup>.
- العمل مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لتشجيع الشراكات الإقليمية والوطنية والمحلية فيما يتعلق بالبرامج الطويلة الأجل الرامية إلى تعزيز القدرات على المواجهة، والمؤسسات والحوكمة.



- استكشاف الكيفية التي يمكن بها **لكيانات منظومة الأمم المتحدة**، مثل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، وعمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة - خاصة إذا كانت الولايات التي كلفها مجلس الأمن بها تشير إلى مخاطر المناخ - دعم العناصر المتعلقة بالمناخ في الاتفاق. فعلى سبيل المثال، يمكن لبعثات الأمم المتحدة الميدانية أن تساعد في مد الجسور بين الخبرات السياسية والتقنية ودعم المبادرات الجارية بشأن الحد من المخاطر في الاستثمار في الطاقة المتجددة من خلال التعاون في المشاريع مع الشركاء الخارجيين<sup>18</sup>.
- دعم إنشاء آليات دينامية لرصد مخاطر المناخ وتحليل البيانات تتعقب تطور آثار تغير المناخ وتأثيرها على العوامل الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، من حيث صلتها باتفاق السلام. وقد تكون إشارات الإنذار المبكر هذه مفيدة، في حال اقتضى الأمر اتخاذ إجراءات إضافية للتصدي للمخاطر المناخية التي تهدد عملية السلام. ويمكن للجهات الفاعلة والهيئات المحلية - بما في ذلك النساء، والشباب، والناشطون البيئيون، ومجتمعات الشعوب الأصلية، والهيئات المجتمعية المعنية بتسوية النزاعات - أن تقدم رؤى قيمة بصفتها من الأعضاء والشركاء في هذه الآليات.
- رصد التغيرات المحتملة في حوكمة المناخ على الصعيد العالمي، وكذلك الالتزامات المتعلقة بتغير المناخ على المستوى الوطني لتوقع تأثيرها على تنفيذ الاتفاق.
- تيسير إدماج اعتبارات تغير المناخ في العمليات اللاحقة أو الموازية، مثل الحوار الوطني أو عملية الإصلاح الدستوري. ويمكن لهذا العمل أن يستند بشكل مفيد إلى تحليل النزاعات المستنير بالمعلومات عن المناخ الذي يجري كجزء من عملية الوساطة.

ويعتمد التحديد الناجح لفرص التعاون والتمويل المتعلقين بالمناخ على فهم راسخ للكيفية التي يمكن بها لتخصيص موارد جديدة على نحو يراعي حالة النزاع أن يخفف من خطر أن تصبح هذه الفرص مصادر للخلاف والمنافسة. ونظرا للخبرة المحدودة حتى الآن في إنفاق التمويل المناخي في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاع - والتحديات المرتبطة بها - يلزم رصد صرف واستخدام هذه الموارد<sup>19</sup>.

## 5 - الخاتمة

تتفاقم آثار تغير المناخ بسرعة وتؤدي إلى آثار متتابة عبر القطاعات والحدود. وتقدم مذكرة الممارسات هذه تدابير ملموسة يمكن للوسطاء اتخاذها أثناء التحضير لجميع جوانب ومراحل عمليات السلام وإدماج اعتبارات تغير المناخ فيها. وهي تحدد كلا من الفرص التي تتيحها عملية صنع السلام المستنيرة بالمعلومات عن المناخ والتحديات التي تواجهها وتدفع بأن عمليات السلام التي تدمج الاعتبارات المناخية يمكن أن تساعد في الوقت نفسه على تعزيز السلام والعمل المناخي.

والغرض من مذكرة الممارسات هذه هو أن تكون بداية للحوار بين الممارسين في مجالي صنع السلام والمناخ، والسلام والأمن على السواء، وهي تهدف إلى النهوض بالتعاون وتعزيز قاعدة المعارف المشتركة في كلا المجالين.

## الحواشي

- 1 تركز مذكرة الممارسات هذه في المقام الأول على الآثار الضارة لتغير المناخ. بيد أنه بالنظر إلى أن التغيرات المناخية وغيرها من التغيرات البيئية متشابكة وكثيرا ما يصعب الفصل بينها، فإن العديد من الاستنتاجات التي تخلص إليها المذكرة والتوصيات التي تقدمها تنطبق أيضا على التدهور البيئي. انظر المسرد للاطلاع على تعاريف المصطلحات الرئيسية.
- 2 انظر، على سبيل المثال، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدمين إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/64/350) وإلى لجنة وضع المرأة (E/CN.6/2022/3)، وكذلك التقارير الصادرة في الفترة الأخيرة عن شبكة خبراء الأمن المناخي (https://climate-security-expert-network.org/library)، ومشروع المخاطر المتصلة بالمناخ التي تواجه السلام والأمن (https://www.sipri.org/research/peace-and-development/climate-change-and-risk/climate-related-peace-and-security-risks)، ومعهد إيجارابي (https://igarape.org.br/en/climate-security/).
- 3 سبعون في المائة من أكثر البلدان ضعفا إزاء تغير المناخ هي أيضا من بين أكثر البلدان هشاشة في العالم؛ وتقع نسبة 27 في المائة أخرى ضمن الربع الثاني لأكثر البلدان هشاشة. انظر Adelphi, *10 Insights on Climate Impacts and Peace: A Summary of What We Know*, 2020، متاح على [https://berlin-climate-security-conference.de/sites/berlin-climate-security-conference.de/files/documents/10\\_insights\\_on\\_climate\\_impacts\\_and\\_peace\\_report.pdf](https://berlin-climate-security-conference.de/sites/berlin-climate-security-conference.de/files/documents/10_insights_on_climate_impacts_and_peace_report.pdf) ومن بين أكثر 10 بلدان ضعفا إزاء تغير المناخ في العالم، هناك 8 بلدان مدرجة في قائمة البنك الدولي المنسقة للحالات الهشة، انظر <https://thedocs.worldbank.org/en/doc/888211594267968803-0090022020/original/FCSListFY21.pdf> وتحتل هذه البلدان الثمانية نفسها أيضا مراتب في أدنى 20 في المائة من المؤشر العالمي المتعلق بإدماج المرأة وتوفير العدالة والأمن لها. وانظر Notre Dame Global Adaptation Initiative و Georgetown University Institute for Women, Peace and Security and Peace Research Institute Oslo, *Women, Peace, and Security Index 2021/22: Tracking Sustainable Peace through Inclusion, Justice, and Security for Women, 2021*، متاح على <https://giwps.georgetown.edu/wp-content/uploads/2021/11/WPS-Index-2021.pdf>.
- 4 لأن كانت مذكرة الممارسات هذه تنظم وفقا لعناصر عملية الوساطة، فإنها لا تفترض أن جميع تلك العناصر موجودة أو أنها تحدث بالتتابع في جميع العمليات. وتختلف نقاط الدخول ويمكن للوسطاء وغيرهم من الجهات الفاعلة التي تدعم مختلف أنواع العمليات وتشارك فيها، بما في ذلك المفاوضات الرسمية وغير الرسمية، والآليات التقليدية والمحلية لتسوية النزاعات والتخفيف من حدتها، وعمليات التيسير، والمشاورات والحوار، تطبيق تلك النقاط وتعديلها بصورة انتقائية.
- 5 آلية الأمن المناخي هي مبادرة مشتركة بين إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمم المتحدة، وإدارة عمليات السلام في الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهي تهدف إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على تحليل ومعالجة المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ بطريقة منهجية. وتتوفر المواد التوجيهية ذات الصلة على <https://dppa.un.org/en/climate-peace-security>.
- 6 انظر <https://peacemaker.un.org/resources/mediation-guidance> للاطلاع على توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة، بما في ذلك منشور عام 2015 المعنون "النزاعات على الموارد الطبيعية: دليل إرشادي لعمليات الوساطة".
- 7 يدرج مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إشارات إلى تغير المناخ في القرارات والبيانات الرئاسية فيما يتعلق بـ 12 سيقا.
- 8 وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كان ما لا يقل عن 40 في المائة من النزاعات داخل الدول في فترة الـ 60 عاما بين عامي 1949 و 2009 مرتبطا بالموارد الطبيعية، من بين أسباب أخرى. انظر UN Environment Programme, *From Conflict to Peacebuilding: The Role of Natural Resources and the Environment*, 2009، متاح على <https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/7867>.
- 9 انظر UN, Gender, *Climate & Security: Sustaining Inclusive Peace on the Frontlines of Climate Change*, 2020، متاح على [https://dppa.un.org/sites/default/files/gender\\_climate\\_and\\_security\\_report.pdf](https://dppa.un.org/sites/default/files/gender_climate_and_security_report.pdf).
- 10 انظر UN Department of Political Affairs, *Guidance on Gender and Inclusive Mediation Strategies*, 2017، متاح على <https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/1.English-GIMS.pdf>.
- 11 انظر، على سبيل المثال، "Security Council Open Debate on Climate and Security"، 23 September 2021، متاح على <https://www.un.org/en/climatechange/security-council-open-debate-climate-and-security-0>.

- 12 في عام 2009، في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في كوبنهاغن (الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، التزمت البلدان المتقدمة بتعبئة 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 للتمويل المناخي في البلدان النامية. ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي، قدمت البلدان المتقدمة 79,6 بليون دولار في عام 2019. ومن المتوقع أن يتحقق هدف الـ 100 بليون دولار سنويا في عام 2023. انظر <https://www.oecd-ilibrary.org/sites/a53aac3b-en/index.html?itemId=/content/publication/a53aac3b-en>.
- 13 من بين اتفاقات السلام الألف المعروفة التي وقعت منذ عام 1990، لم يشر سوى خمس منها صراحة إلى تغير المناخ؛ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (2011)؛ واتفاقان في كولومبيا، هما "نحو ريف كولومبي جديد: الإصلاح الريفي الشامل" (Hacia un Nuevo Campo Colombiano: Reforma Rural Integral) والاتفاق النهائي لإنهاء النزاع المسلح وإحلال سلام مستقر ودائم (2016)؛ وإعلان كافاناشان للسلام بين الرعاة والمزارعين (2016) في نيجيريا؛ والعقد الجديد لأيرلندا الشمالية، اتفاقية النهج الجديد (2020)، وكلها متاحة على <https://www.peaceagreements.org>. وانظر، "Peace agreements, climate change, and the environment" Tim Epple، Political Settlements Research Programme, University of Edinburgh، يصدر قريبا.
- 14 يمكن تقسيم آثار تغير المناخ إلى ظواهر سريعة الحدوث (مثل العواصف، والفيضانات وموجات الحر) وعمليات بطيئة الحدوث (مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة درجة الحرارة والتصحر).
- 15 انظر مجموعة أدوات آلية الأمن المناخي، المتاحة على <https://dppa.un.org/en/climate-peace-security>.
- 16 انظر Simon Mason and Dorothea Blank, *Mediating Water Use Conflicts in Peace Processes*, 2013، متاح على [https://css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/Mediating\\_Water\\_Use\\_Conflict\\_2013.pdf](https://css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/Mediating_Water_Use_Conflict_2013.pdf).
- 17 يشكل تحسين فرص حصول البلدان المتضررة من النزاع وأقل البلدان نموا على التمويل المناخي، وهي من بين أكثر البلدان ضعفا إزاء تغير المناخ بالرغم من أنها تتحمل أقل قدر من المسؤولية عن التسبب فيه، عنصرا حاسما في المناقشات المتعلقة بالعدل المناخي وجداول الأعمال الدولية للعمل المناخي. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في غلاسكو في عام 2021 (الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ)، تعهدت الدول المتقدمة بمضاعفة تمويل التكيف مع المناخ بين عامي 2019 و 2025. انظر UN Development Programme, *Climate Finance for Sustaining Peace Making: Climate Finance Work for Conflict-affected and Fragile Contexts*, 2021، متاح على <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2021-12/UNDP-Climate-Finance-for-Sustaining-Peace.pdf> و UN, "COP26 Outcomes: Finance for Climate Adaptation"، متاح على <https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-glasgow-climate-pact/cop26-outcomes-finance-for-climate-adaptation-eq-1>.
- 18 انظر، على سبيل المثال، Dirk Druet and Rida Lyammouri, *From Renewable Energy to Peacebuilding in Mali: MINUSMA's Opportunity to Bridge the Gap*, Henry L. Stimson Center and Energy Peace Partners, 2021، متاح على [https://www.stimson.org/wp-content/uploads/2021/06/Stimson\\_FinalRelease\\_June25.pdf](https://www.stimson.org/wp-content/uploads/2021/06/Stimson_FinalRelease_June25.pdf).
- 19 UN Development Programme, *Climate Finance for Sustaining Peace: Making Climate Finance Work for Conflict-affected and Fragile Contexts*, 2021، متاح على <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2021-12/UNDP-Climate-Finance-for-Sustaining-Peace.pdf>.

## مسرد مصطلحات تغير المناخ وصنع السلام

المصادر المذكورة (بين قوسين).

**التدهور البيئي** - التدهور في نوعية البيئة بسبب تركيزات الهواء الخارجي من الملوثات والأنشطة والعمليات الأخرى مثل الاستخدام غير السليم للأراضي والكوارث الطبيعية (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

**التعرض** - وجود الناس، أو سبل العيش، أو أنواع الأحياء، أو النظم الإيكولوجية، أو الوظائف أو الخدمات أو الموارد أو البنى التحتية البيئية، أو الأصول الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية في الأماكن والبيئات التي يمكن أن تتضرر فيها (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ).

**شمول الجميع** - مدى وطريقة تمثيل آراء واحتياجات أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الآخرين وإدماج تلك الآراء والاحتياجات في عملية ونتائج جهود الوساطة. وتعتمد الوساطة الشاملة للجميع على افتراض أن بناء السلام المستدام يتطلب دمج وجهات نظر مجتمعية متنوعة، أي وجهات نظر الأطراف المتنازعة وأصحاب المصلحة الآخرين، في عملية السلام (إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام).

**الوساطة** - عملية يقوم من خلالها طرف ثالث بمساعدة طرفين أو أكثر، بموافقة تلك الأطراف، لمنع نشوب نزاع أو إدارته أو حله عن طريق مساعدتها على وضع اتفاقات مقبولة للجميع (الأمم المتحدة).

**التخفيف** - تدخل بشري للحد من مصادر غازات الدفيئة أو تعزيز بالوعات تلك الغازات. ومن الأمثلة على ذلك زيادة الكفاءة في استخدام الوقود الأحفوري للعمليات الصناعية أو توليد الكهرباء، والتحول إلى الطاقة الشمسية أو الطاقة الريحية، وتحسين عزل المباني، وتوسيع الغابات والبالوعات الأخرى لإزالة كميات أكبر من ثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

**التكيف** - التعديلات التي تطرأ على النظم الإيكولوجية أو الاجتماعية أو الاقتصادية استجابة للمؤثرات المناخية الفعلية أو المتوقعة وآثارها أو تأثيراتها. ويشير التكيف إلى التغيرات التي تطرأ على العمليات والممارسات والهياكل للتخفيف من حدة الأضرار المحتملة أو للاستفادة من الفرص المرتبطة بتغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

**تغير المناخ** - تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفرض على تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

**التعرض لتقلبات المناخ** - طبيعة ودرجة تعرض النظام لتباينات مناخية كبيرة (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ).

**التمويل المناخي** - التمويل المحلي أو الوطني أو عبر الوطني - المستمد من مصادر التمويل العامة والخاصة والبدلية - الذي يهدف إلى دعم إجراءات التخفيف والتكيف التي ترمي إلى التصدي إلى تغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

**العدل المناخي** - العدل الذي يربط بين التنمية وحقوق الإنسان لتحقيق نهج محوره الإنسان للتصدي لتغير المناخ، وحماية حقوق أكثر الناس ضعفاً وتقاسم أعباء ومزايا تغير المناخ وتأثيراته بروح من الإنصاف والعدل (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ).

**القدرة على المواجهة** - قدرة الأشخاص، والمؤسسات، والمنظمات والنظم، باستخدام المهارات، والقيم، والمعتقدات، والموارد والفرص المتاحة، على التصدي للظروف المعاكسة وإدارتها والتغلب عليها في الأجلين القصير والمتوسط (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ).

**الحوار الوطني** - آلية للمساعدة في إيجاد حلول عملية للمسائل المختلف عليها التي لا تستطيع المؤسسات الرسمية القائمة حلها. وكثيرا ما يكون الحوار الوطني تجمعا كبيرا يهدف إلى توفير منصة لتبادل أفكار شامل للجميع من أجل توليد توافق آراء بشأن شكل المجتمع ورؤيته (إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام).

**إدارة الموارد الطبيعية** - الأنشطة المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية (الرصد، والمراقبة، والدراسات الاستقصائية، والإدارة والإجراءات الرامية إلى تيسير التعديلات الهيكلية للقطاع المعني) واستغلالها (الاستخراج والحصاد) (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي).

**الموارد الطبيعية** - الموارد المتجددة وغير المتجددة مثل المعادن، والنفط والغاز، والأراضي، والحراجة، والموارد البحرية والمياه وغيرها (مبادرة بناء السلام).

**الحلول القائمة على الطبيعة** - الإجراءات المتخذة لحماية النظم الإيكولوجية الطبيعية والمعدلة وإدارتها على نحو مستدام وإصلاحها بطرق تتصدى للتحديات المجتمعية بفعالية ومرونة، مما يعود بالفائدة على رفاه الإنسان والتنوع البيولوجي على حد سواء (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة).

**بناء السلام** - مجموعة من التدابير الموجهة نحو الحد من خطر الانزلاق إلى النزاع أو معاودة الانخراط فيه عن طريق تعزيز القدرات الوطنية على جميع المستويات فيما يتعلق بإدارة النزاع، وإرساء الأسس لتحقيق السلام والتنمية المستدامين (الأمم المتحدة).

**ثمار السلام** - النتائج المتوخاة الملموسة والمحقة في الوقت المناسب، التي يمكن في سياقات معينة أن تسهل التماسك والاستقرار الاجتماعيين، وتبني الثقة في عملية السلام وتدعم الدولة لكسب الشرعية في ظل ظروف صعبة (الأمم المتحدة).

**صنع السلام** - الإجراءات المتخذة من أجل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتعدية، من خلال وسائل سلمية أساسا من قبيل الوسائل المتوخاة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة (الأمم المتحدة).

**الدبلوماسية الوقائية** - الإجراءات المتخذة من أجل منع نشوب المنازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة إلى نزاعات والحد من انتشار النزاعات عند حدوثها (الأمم المتحدة).

**تصميم العملية** - تصميم عملية الوساطة هو صياغة خطة أو استراتيجية بشأن نهج الوساطة وتنظيمها، من أجل تسهيل منع نشوب النزاعات أو تسويتها أو إدارتها بنجاح (إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام). وقد تتطلب عناصر هذا التصميم في كثير من الأحيان التفاوض للحصول على قبول أطراف النزاع وموافقتها المتبادلة.

**القدرة على الصمود** - قدرة النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على التعامل مع حدث أو اتجاه أو اضطراب خطير، والاستجابة أو إعادة التنظيم بطرق تحافظ على وظيفتها الأساسية وهويتها وهيكلها، مع الحفاظ أيضا على القدرة على التكيف والتعلم والتحول (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ).

**القابلية للتضرر** - الدرجة التي يكون فيها النظام عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك تقلب المناخ والظواهر القصوى، أو غير قادر على التعامل معها. وقابلية التضرر تتغير بتغير طبيعة وحجم ومعدل التباين المناخي الذي يتعرض له النظام، وحساسيته، وقدرته على التكيف (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ).

